

وزارة المالية
قطاع لجان الطعن الضريبي
القطاع الأول - لجنة ٢

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ ش منصور - لاطو غلي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧

برئاسة الأستاذ المستشار/ صلاح مفرح خليل شهاب الدين
" نائب رئيس مجلس الدولة "

وعضوية كل من :-

الأستاذة/ أمينة سيد محمود عبد الجواد
الأستاذ / مصطفى كامل مصطفى الانشاصي
المحاسب / محمد سعيد محمد عينو
المحاسب / فوزى عبد الشافي عبد العزيز

وأما سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم
صدر القرار التالي

في الطعن رقم : ١٢٩ لسنة ٢٠٢٣
المقدم من : شركة بنيان للمقاولات
رقم التسجيل الضريبي : ٢٠٠١٣٣٨٣٧ رقم الملف : ٥/٩٣٣/٤١٠
العنوان : ١٦ ب مصطفى الديوانى - جاردن سيتى / القاهرة
الكيان القانونى : شخص اعتبارى النشاط : مقاولات
ضد : مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة
بشان : تقديرات ارباح الاشخاص الاعتبارية وضربتها
سنوات النزاع : ٢٠١٢/٢٠١٤

الوقائع

حاصلها حسبما تبين من أوراق النزاع المائل أمام اللجنة كالاتى:-
- تمت المحاسبة حتى عام ٢٠١١ (غير مدرج اسس المحاسبة).
- الاقرارات الضريبية : قدمت بياناتها كالتالى

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
صافي ايرادات	٣٣٥٧٢٤٠	١٦٤١٤٧١	٥٠٠١٨٤
التكاليف	٣٢٩٥٠٢	١٩٥٠٢٧٩	٢٠٤١٠١٧
ايرادات اخرى	٠	٢٨٨٠٤	٢١٠٩٨٩٣
مصروفات عمومية	٧١٠٠٧٨	٦٩٢٨٥٧	٣٩١١٠٤
صافي ربح / خسارة	٢٢٦٧٦٦٠	(٩٧٢٨٦١)	١٧٧٩٥٦
الوعاء الضريبي	٢٢٦٧٦٦٠		(٧٩٤٩٠٥)



(يوجد خطأ فى بيانات الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٢ حيث ان البيان الصادر من الحاسب الالى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١ للبيانات التفصيلية للاقرار يتضح منها صافى خساره محاسبى (٥٣٢٣٤٠) والوعاء الضريبي خسائر (٥٣٢٣٤٠)

- الخصم والتحصيل من المنبع : بياناتها كالتالى

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى التعاملات			٢٧٨٢٣١
ضريبة منبع			١٦٣٦,٣٩

- بيانات ضريبة المبيعات : بياناتها كالتالى

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى الايرادات	٨١٠٠٠	٢٧٧٠٠٠	٧٣٠٤٠

- بيانات الجمارك: بياناتها كالتالى

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
قيمة الشهادات	١٩٥٧٨٦	-	-

- تم الاخطار بنموذجى ٣١، ٣٢ فحص بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٤

- أسس المحاسبة والتقدير:-

- مقارنة الايرادات بين ماهو مدرج بالاقرارات لضريبة الدخل وبين ماهو مدرج باقرارات ضريبة المبيعات واعتماد الاكبر.

- اضافته تعاملات الخصم من المنبع باعتبار ان نسبة المخصوم ٥,٠ %.

- اعتماد ٣٥ % من التكاليف .

- اضافة الايرادات الاخرى الى مجمل الربح.

- اعتماد ١٠ % من اجمالى المصروفات العمومية والتمويلية بعد خصم الاهلاك المحاسبى

وعليه كانت المحاسبة كالتالى

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
صافى ايرادات	٣٣٥٧٢٤٠	١٦٤١٤٧١	٥٠٠١٨٤
تعاملات الخصم من المذبح	.	.	٣٢٧٢٠٠
يخصم: التكاليف ٣٥ %	١١٥٣٢٦	٦٨٢٥٩٨	٧١٤٣٥٦
مجمل الربح	٣٢١٩١٤	٩٥٨٨٧٣	١١٣٠٢٨
يضاف اليه: ايرادات اخرى	.	٢٨٨٠٤	٢١٠٩٨٩٣
يخصم: مصروفات عمومية ١٠ % معتمده	٧٦٠٠٨	٤٥٥٢٠	١٨٩٩٨
وعاء ارباح الاشخاص (٥٠ %)	٣١٦٥٩٠٦	٩٤٢١٥٧	٢٢٠٣٩٢٣

- تم الاخطار بنماذج ١٩ ضريبة عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٨ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٨/٥/٨

- تم نظر الطعن من خلال اللجنة الداخلية المتخصصة وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢١ اصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع احاله النزاع الى لجان الطعن الضريبي.



رقم ٤٦٦ بتاريخ ٢٠٢٣/١/٥ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المشكله بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد بسجل الطعون
ت رقم ١١٣ واخطر الطاعن بلول جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٤ ، وبجلستها لم يحضر أحد وتبين ورود الاعلان بالاستلام
لك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢٣/٨/٧ ، وبجلسة اليوم صدر القرار التالي:-

الجنة

مد ان استعرضت اللجنة الوقائع على النحو المتقدم وبعد المداولة القانونية فإن:-

بن الناحية الشكلية : حيث ان الطعن قد استوفي الشروط القانونية لقبوله، فهو مقبول شكلا .
بن الناحية الموضوعية : وطبقا لما جاء بنص المادة ٦٢، ٦٤ من قانون الاجراءات الضريبية ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وماده ٦٤
من لائحته التنفيذية ، وتوخيا للعدالة فان اللجنة سوف تقوم بالنظر في الطعن في ضوء ما اوضحته اوراق النزاع المعروضة
عليها .

واللجنة بدرستها لاوراق النزاع وحيثيات المأمورية في تقديراتها ، فقد استبان للجنة ان المأمورية قامت باجراء المحاسبة
التقديرية طبقا لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظرا لعدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة للاقرارات الضريبية
المقدم عن سنة النزاع ، إلا ان أسس تلك المحاسبة حملت في طياتها المغالاة من حيث الاتي:

- اعاده تقدير مقابل الخصم من المنيع لعام ٢٠١٤ على اساس ان المخصوم ٠,٥ % ، على الرغم ان قيمة التعاملات محدد
مقابلها قيمة المحصل ونسبته ، مما ترتب عليه تضخيم قيمة التعاملات المقدره .

وحيث ان اجمالي تلك التعاملات لعام ٢٠١٤ بقيمة ٢٧٨٢٣١ ج اقل من قيمة الايرادات المقر عنها بالاقرار الضريبي مما
يجعل اضافتها بمثابه ازدواج في المحاسبة الضريبية عنها.

- تضخيم صافي الربح لضالة ما اقرته المأمورية من نسبة مقابل التكاليف والمصروفات لا تتناسب مع طبيعة النشاط .

ولما كان ثبوت ان تقديرات المأمورية دون سند او برهان والتي تضمنت تعديلات على رقم الاعمال وايرادات الشركة
الطاعنه ، فقد قررت اللجنة

- اعتماد قيمة الايرادات طبقا لما هو مدرج بالاقرارات الضريبية عن ضريبة الدخل للسنوات ٢٠١٢/٢٠١٤ .
- إلغاء تقديرات المأمورية عن قيمة تعاملات الخصم من المنيع بقيمة ٣٢٧٢٠٠ ج عن عام ٢٠١٤ تجنباً لازدواج المحاسبة
الضريبية عنه.

وعليه تكون الايرادات المعتمدة من قبل اللجنة عن سنوات النزاع ٢٠١٢/٢٠١٤ كالتالي

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
صافي ايرادات	٣٣٥٧٢٤٠	١٦٤١٤٧١	٥٠٠١٨٤
يضاف إليها : الايرادات الأخرى	.	٢٨٨٠٤	٢١٠٩٨٩٣
اجمالي الايرادات المعتمدة كحيز اعمال	٣٣٥٧٢٤٠	١٦٧٠٢٧٥	٢٦١٠٠٧٧

وتري اللجنة وفقا لاحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ والذي
يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره التي تنص على:

"ترتبط الضرائب غير النهائية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها
السنوي عشرة ملايين جنيه وفقا لاحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية
الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الضرائب المستحقة في الاقرارات الضريبية لهذه
المنشآت والشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار ان يدفع الضرائب وفقا للاحكام المقررة بقانون
الضريبة على الدخل المشار اليه ."



وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد ارقام ٨٢ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ يقدم الي مامورية الضرائب المختصة اقرارا ضريبيا سنويا مصحوبا بالمستندات المؤيدة له ويكون الاقرار الضريبي بذاته تعديل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما ان للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من واقع اي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار الضريبي او تقديم اقرارا غير مؤيد بالمستندات والبيانات . وبموجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلا بالنسبة لربط الضريبة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رأم اعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة .

ومؤدي ما تقدم انه اضحي بحاسبة المنشآت والشركات المحددة حصرا بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقا لاحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه المنشآت والشركات وبالضوابط المشار اليها وذلك صدعا لما تواتر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا وقضاء النقض ، اي في المدة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ويسري القانون باثره المباشر على الواقع والمراكز التي تقع وتتم بعد نفاذه .

وقد تواتر قضاء المحكمة الادارية العليا وقضاء النقض على ان الاصل في النصوص التشريعية هو الا تحمل على غير مقاصدها والا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها او بما يؤول الي الالتواء بها عن سياقها او يعتبر تشويها لها بفصلها عن موضوعها او بمجاوزتها الاغراض المقصودة منها اذ ان المعاني التي تدل عليها هذه النصوص والتي ينبغي الوقوف عليها تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبينة حقيقة وجهته وغايته من ايرادها .

ونزولا على ما تقدم وصدعا له فانه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة المشار اليها وذلك بحساب الضريبة المستحقة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقا لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وبناء عليه يتم الفصل في كافة الطعون المقامة امام لجان الطعن الضريبي من المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقا لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي يحدد الضريبة وفقا للاتي :

حجم الاعمال ايرادات أو مبيعات	الضريبة المستحقة طبقا لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠
أقل من ٢٥٠ ألف جنيه	١٠٠٠ جنيه
من ٢٥٠ ألف جنيه وأقل من ٥٠٠ ألف جنيه	٢٥٠٠ جنيه
من ٥٠٠ ألف جنيه وأقل من مليون جنيه	٥٠٠٠ جنيه
من مليون جنيه وأقل من ٢ مليون جنيه	٠,٥% من حجم الاعمال
من ٢ مليون جنيه وأقل من ٣ مليون جنيه	٠,٧٥% من حجم الاعمال
من ٣ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه	١% من حجم الاعمال

وحيث ان النزاع المنظور يستوفي شروط تطبيق المادة الثالثة المشار اليها باعتبار ان الضريبة غير مستحقة في تاريخ اعمال هذا القانون ورقم اعمال الاقرار دون العشرة ملايين ومع مراعاة ان النص فيها الزامي وواجب التطبيق على كل الحالات المستوفية هذه الشروط في ٢٠٢٣/٦/١٦ تاريخ العمل باحكام القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فلا يسع اللجنة الا الالتزام بصريح النص تنفيذا للهدف من هذا التشريع .



وتأسيسا لما سبق قررت اللجنة اعتماد إيرادات الشركة الطاعنه خلال سنوات النزاع والضريبة المستحقة عنها كالتالى

السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
صافي إيرادات	٣٣٥٧٢٤٠	١٦٤١٤٧١	٥٠٠١٨٤
إيرادات أخرى	٠	٢٨٨٠٤	٢١٠٩٨٩٣
اجمالي الإيرادات المعتمدة كرقم أعمال	٣٣٥٧٢٤٠	١٦٧٠٢٧٥	٢١١٠٠٧٧
سعر الضريبة طبقا لقانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣	١% من حجم الاعمال	٠,٥% من حجم الاعمال	٠,٧٥% من حجم الاعمال
الضريبة المستحقة	٣٣٥٧٢ جنيه	٨٣٥١ جنيه	١٩٥٧٦ جنيه

- مع احقيه المأموريه فى تطبيق احكام مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الوارده بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها.

* وهذه الاسباب *

- قررت اللجنة /قبول الطعن شكلا .
- وفى الموضوع/ بشأن الاوعيه الخاضعة للضريبة عن سنوات النزاع ٢٠١٢/٢٠١٤ والضريبة المستحقة عنها طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار تكون الضريبة المستحقة كالتالى:
- ٢٠١٢/٣٣٥٧٢ جنيه (ثلاثة وثلاثون ألف وخمسمائة واثنان وسبعون جنيها) .
- ٢٠١٣/٨٣٥١ جنيه (ثمانية آلاف وثلاثمائة وواحد وخمسون جنيها) .
- ٢٠١٤/١٩٥٧٦ جنيه (تسعة عشر ألف وخمسمائة وستة وسبعون جنيها)
- واجماليها ٦١٤٩٩ جنيه (واحد وستون ألف واربعمائه وتسعة وتسعون جنيها) .
- مع احقيه المأموريه فى تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الوارده بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها.

- احقية المأمورية فى اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار .
- وعلي امانه السر اعلان طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .

امين السر
م

رئيس اللجنة

المستشار / د. محمد خليل شهاب الدين

" نائب الرئيس "

